

مشروع قانون القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري

. باب الاول: الاحكام العامة
. الباب الثاني: في الوقاية والحماية
. الباب الثالث: في الاجراءات
. الباب الرابع: في العقوبات المستوجبة
. الباب الخامس: في اللجنة الوطنية لمناهضة التمييز العنصري

مشروع القانون في أرقام

05 استماعات
11 فصل
05 جلسات عمل
03 فصول تمّ تعديلها
11 ساعة عمل
45 دقيقة

صادقت لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية يوم 6 جوان 2018 على مشروع القانون الأساسي عدد 11 / 2018 المتعلق بالقضاء على جميع أنواع التمييز العنصري. وقد احيل المشروع على اللجنة يوم 22 جانفي 2018 لتتطلق في دراسته يوم 20 أفريل 2018 وتخصص له ست جلسات استمعت خلالها إلى عدد من جمعيات المجتمع المدني وإلى وزير العلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الانسان وإلى ممثل عن المفوضية السامية لحقوق الانسان وقد تم اعداد مشروع القانون بالتنسيق مع المجتمع المدني وبعد القيام باستشارتين وطنية وجهوية وكذلك بالاستئناس بمخرجات الزيارات الميدانية التي أداها أعضاء اللجنة. يجسّد مشروع هذا القانون المبادئ التي نصّ عليها دستور 2014 لاسيما مقتضيات الفصول 21 و22 و47 التي تكرّس المساواة وعدم التمييز بين أفراد المجتمع، كما يحتوي مشروع القانون على خمسة أبواب:

أبرز ما جاء في مشروع القانون

يلزم هذا المشروع الدولة بضبط السياسات والاستراتيجيات وخطط العمل الكفيلة بالوقاية من ممارسات التمييز العنصري بالإضافة الى وضع برامج للتحسيس والتوعية والتكوين. كما يضمن مشروع هذا القانون لضحايا التمييز العنصري الحق في الإحاطة النفسية والصحية والقانونية بالإضافة الى الحصول على التعويض وذلك حسب الفصل الخامس من مشروع القانون.

هذا ونصّ مشروع القانون على إيداع الشكايات مباشرة لدى وكلاء الجمهورية وذلك من باب تيسير اللجوء الى القضاء وممارسة حقّ التظلم. وفي هذا السياق، وحرصاً على توفر الوقت الكافي للقيام بالإجراءات اللازمة بما يضمن حق المتقاضين، ارتأى أعضاء اللجنة عدم تحديد آجال لبتّ في الشكايات المتعلقة بجرائم التمييز العنصري حيث تمّ حذف

الجملة الأخيرة من الفصل السابع.

ونصّ مشروع هذا القانون على عقوبات سالبة للحرية تتراوح بين شهر وثلاثة أعوام الى جانب عقوبات مالية بين 500 دينار وثلاثة آلاف دينار بالنسبة للأشخاص الماديين ومن خمسة الى عشرة آلاف دينار للأشخاص المعنويين.

نص مشروع القانون على احداث لجنة وطنية لمناهضة التمييز العنصري تضبط مهامها

وتركيبتها وتنظيمها وطرق تسييرها بمقتضى امر حكومي مع مراعاة مبدأ التناسف وتمثيلية المجتمع المدني. وتتولّى هذه اللجنة رسم السياسات العامة وجمع البيانات ووضع آليات العمل والقيام بالعمليات التحسيسية لمناهضة التمييز العنصري.

مجلس نواب الشعب في أرقام

- 03 مشاريع قوانين تمّت المصادقة عليها خلال شهر جوان
- 02 مقترحي قانونين أحالهما المكتب على اللّجان المعنية
- 107 سؤال كتابي تمّ توجيهه الى أعضاء الحكومة
- 11 عدد المرشحين المقبولين لعضوية المحكمة الدستورية
- 05 من أعضاء الحكومة تمّ الاستماع اليهم على مستوى اللّجان

نشاط اللّجان

اللجان القارة التشريعية لجنة التشريع العام



واصلت اللجنة يومي 06 و 07 جوان 2018 مناقشة فصول مشروع القانون الأساسي المتعلّق بتنقيح وإتمام القانون الأساسي المتعلّق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال. وصادقت اللجنة على عدد من الفصول في صيغتها المقدّمة من طرف جهة المبادرة. وتداولت في الفصول 3 و 68 و 90 و 103 و 110 و 115 و 119 و 120 و 131 و 140 مكرر. كما صادقت على بعض المقترحات الخاصة بتعويض بعض العبارات أو حذف بعضها. وقرّرت مواصلة النظر في بقية فصول مشروع القانون في الجلسات القادمة بعد الاستماع إلى كلّ من جهة المبادرة واللجنة التونسية للتحاليل المالية في خصوص بعض النقاط الواردة بهذا المشروع.

لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية



استكملت اللجنة يوم 6 جوان 2018 النظر في مشروع القانون الأساسي المتعلّق بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وصادقت يوم 21 جوان 2018 على تقريرها المتعلّق به بالإجماع.

لجنة المالية والتخطيط والتنمية

- مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 9 نوفمبر 2017 بين الجمهورية التونسية والمؤسسة الألمانية للقروض من أجل إعادة الإعمار للمساهمة في تمويل مشروع الشبكة الحديدية السريعة.

- مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 21 ديسمبر 2017 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي لإعادة التعمير والتنمية للمساهمة في تمويل مشروع تأهيل الخط الحديدي 6 ومضاعفة وكهربة الجزء الرابط بين المكنين والمهدية من الخط الحديدي 22.

كما واصلت اللجنة يوم 27 جوان 2018، النظر في مشروع القانون الأساسي المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية.



استمعت يوم 06 جوان 2018 إلى ممثلين عن إدارة مجلس نواب الشعب لإبداء الرأي حول ادراج الاستقلالية المالية لمجلس نواب الشعب في مشروع القانون الأساسي المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية.

كما وافقت اللجنة بأغلبية الحاضرين على مشروع القانون المتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 21 ديسمبر 2017 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع دعم تركيز المخطط الوطني الاستراتيجي "تونس الرقمية 2020".

من جهة أخرى، عقدت اللجنة جلسة يوم 07 جوان 2018 استمعت خلالها إلى وزير النقل حول مشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة في 7 أبريل 2017 بين حكومة الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية لتمويل مشروع تهيئة الجذع المركزي للمترو ومحطة الترابط بساحة برشلونة.

- مشروع قانون يتعلق بالموافقة على عقد التمويل المبرم بتاريخ 9 نوفمبر 2017 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار للمساهمة في تمويل مشروع الشبكة الحديدية السريعة.

لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والتجارة والخدمات ذات الصلة

كما خصّصت اللجنة جلسة يوم 27 جوان 2018 للاستماع إلى وزير العلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان وإلى مدير عام الجمعيات والأحزاب السياسية برئاسة الحكومة حول نفس مشروع القانون.

استمعت اللجنة أيام 06 و07 و21 و22 جوان 2018 إلى ممثلين عن المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية وممثلين عن الإدارة العامة للديوانة والإدارة العامة للأداءات بوزارة المالية ورئيس المرصد الدولي للجمعيات والتنمية المستدامة ورئيس الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية حول مشروع القانون المتعلق بالسجل الوطني للمؤسسات.

لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية

من القانون المتعلق بتنقيح بعض أحكام مجلة الجنسية التونسية . وقررت اللجنة الاستماع إلى كل من وزير العدل ووزير العلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان لمزيد التعمق في دراسة مقترح هذا القانون.

واستمعت يوم 27 جوان 2018، إلى ممثلي النقابة التونسية لأطباء القطاع الخاص حول اشكاليات قطاع تصفية الدم . وتعهد أعضاء اللجنة برفع الاشكاليات المطروحة في هذا القطاع إلى الجهات المعنية .

استمعت يوم 06 جوان 2018 إلى رئيس المجلس الوطني لعمادة الأطباء بتونس حول مشروع قانون يتعلق بتنقيح القانون عدد 21 لسنة 1991 المؤرخ في 13 مارس 1991 المتعلق بممارسة مهنتي الطب وطب الأسنان وتنظيمهما، وصادقت يوم 19 جوان 2018 على تقريرها حول نفس مشروع القانون.

واستمعت اللجنة يوم 21 جوان 2018 إلى النائبة زينب البراهمي والنائب رمزي بن فرج حول مقترح قانون يتعلق بتعديل الفصل 4

لجنة الشباب والشؤون الثقافية والتربية والبحث العلمي

إستمعت يوم 21 جوان 2018 إلى ممثلي الأساتذة النواب من السلك المشترك المرتبين من طرف وزارة التربية ضمن قاعدة البيانات 2008 – 2013.

كما إستمعت اللجنة يوم 28 جوان 2018 الى جمعية تنمية اللغة العربية وحمايتها بتونس حول طلب إقرار قانون لحماية اللغة العربية وإحداث مجلس أعلى للغة العربية و إلى السيد جمال بكار رئيس مجلس أمناء المدرسة التونسية بالدوحة حيث تولى تقديم عرض موجز حول إحداث المدرسة الذي ستحتفل بعد بضعة أشهر بثلاثينيتها.



لجنة النظام الداخلي والحصانة والقوانين البرلمانية والقوانين الانتخابية

صادقت يوم 05 جوان 2018، على تقريرها حول تقرير الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بخصوص الانتخابات التشريعية الجزئية بألمانيا لسنة 2017 بإجماع النواب الحاضرين. وتمت إحالة التقرير الى مكتب المجلس .

لجنة الصناعة والطاقة والثروات الطبيعية والبنية الأساسية والبيئة

استمعت يوم 21 جوان 2018 إلى خبراء في إطار النظر في مشروع القانون المتعلق بالموافقة على الملحق عدد 3 المنقح للاتفاقية وملحقاتها الخاصة برخصة البحث عن المحروقات التي تعرف برخصة "برج الخضراء".
وقررت اللجنة الاستماع إلى وزارة الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة في هذا الموضوع.

اللجان الخاصة

لجنة الأمن والدفاع

الداخلية بالنيابة أن التعيينات الامنية الاخيرة تمت في إطار حركة النقل العادية وسد الشغورات.

تداولت يوم 19 جوان 2018 حول الوضع الأمني في البلاد وكيفية التعامل مع جملة المستجدات الأخيرة ومن بينها أسباب إعفاء الوزير السابق لطفي براهيم من مهامه، وقرارات التعيين والإعفاء لقيادات أمنية رفيعة المستوى صلب الوزارة التي اتخذها وزير العدل غازي الجريبي المكلّف بمهام وزير الداخلية بالنيابة والتي أثارت جدلا واسعا.

وفي نفس السياق، استمعت اللجنة يوم 25 جوان 2018 إلى كل من الناطق الرسمي باسم الحكومة ووزير الداخلية بالنيابة لتقديم توضيحات.

وأكد الناطق الرسمي باسم الحكومة أن السبب المباشر لإقالة وزير الداخلية السابق يعود الى التقصير الأمني في قرقنة. كما بين وزير



اللجنة الانتخابية

أنهت اللجنة يوم 05 جوان 2018 ترتيب المترشحين المقبولين لعضوية هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد ترتيبا تفضليا طبق السلم التقني المعتمد من اللجنة، وذلك عملا بأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 37 من القانون الأساسي عدد 59 لسنة 2017 المؤرخ في 24 أوت 2017 والمتعلق بهيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد. من جهة أخرى، أنهت اللجنة يوم 19 جوان 2018 النظر في ترشيحات الكتل النيابية لعضوية المحكمة الدستورية، وفي الاعتراضات على القائمة الأولية للمترشحين المقبولين لعضوية هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد. ويتمثل عدد المرشحين المقبولين لعضوية المحكمة الدستورية 11 مرشحا، 7 من المختصين في القانون و4 من المختصين في غير القانون. كما تمت المصادقة على تقرير اللجنة بخصوص نتائج أعمالها حول ترشيحات الكتل النيابية لعضوية المحكمة الدستورية وإحالتها لمكتب المجلس ليتم لاحقا برمجة جلسة عامة انتخابية لأعضاء المحكمة الدستورية.



لجنة شؤون التونسيين بالخارج

استمعت يوم 4 جوان 2018 إلى وزير النقل وإلى عدد من الإطارات المرافقين له حول موضوع أسعار تذاكر السفر وحول مختلف الخدمات المسداة ذات العلاقة بالسفر على متن الناقلات الوطنية. وقدم الوزير عرضا تضمن عديد المعطيات والمؤشرات، أبرزها الاستعدادات التي قامت بها كل من شركة الخطوط التونسية، وديوان الطيران المدني والمطارات، والشركة التونسية للملاحة، وديوان البحرية التجارية والموانئ والديوان الوطني للمعابر الحدودية البرية.

لجنة شهداء الثورة وجرحاها

استمعت يوم 4 جوان 2018 إلى المدير العام للأرشيف الوطني، الذي قدم لمحمة عن تاريخ هذه المؤسسة، كما أكد أن مؤسسة الأرشيف الوطني ساهمت بصفة فعالة في عمل هيئة الحقيقة والكرامة حيث تعهدت بجرد أرشيف رئاسة الجمهورية ومد الهيئة بكراسات الجرد. وبين أن مؤسسة الأرشيف الوطني لديها من الامكانيات المادية والبشرية واللوجستية ما يجعلها قادرة على استقبال أرشيف الهيئة. من جهتهم ثمن النواب عمل هذه المؤسسة العريقة وأكدوا ضرورة وضع البرامج المناسبة لحفظ أرشيف هيئة الحقيقة والكرامة والتعامل معه.

لجنة التنمية الجهوية

الضرورية والضامنة لاستكمال تنفيذ المشاريع المعطلة في كل الجهات. واجتمعت اللجنة يوم 25 جوان 2018 بممثلي المعهد العربي لرؤساء المؤسسات بخصوص مؤشر الجاذبية الجهوية، وقدم ممثلو المعهد عرضا حول منهجية إعداد المؤشر التي تعتمد بالخصوص على الاستبيان والعينات والبيانات الإقليمية.

عقدت يوم 06 جوان 2018 لقاء صحفيا قدمت خلاله أبرز مخرجات الزيارات الميدانية التي أدتها في ولايات الجنوب الغربي (قفصة وقبلي وتوزر). وأكد أعضاء اللجنة أنه سيتم رفع تقرير عن هذه الزيارة يتضمن الآراء والتوصيات والمقترحات إلى مكتب مجلس نواب الشعب لتوجيهها لأعضاء الحكومة المعنيين وتنظيم جلسات عامة في شأنها لبحث السلطة التنفيذية على إيجاد الحلول

لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين

اجتمعت يوم 25 جوان 2018 لتحديد رزنامة عملها للفترة المتبقية من الدورة النيابية. حيث ناقشت اللجنة جدول أعمالها الذي يتمحور حول تكوين فريق عمل للإعداد لليوم البرلماني المبرمج حول الطفولة تحت عنوان "أي طفل نريد".

وأكد أعضاء اللجنة أهمية هذا اليوم للدفع نحو اعداد قانون اطارى ينظّم قطاع الطفولة في تونس ويوحّد الرؤية، مع ضرورة هيكلة قطاع الطفولة المبكرة وإيلاء العناية اللازمة به. كما اتفق أعضاء اللجنة على تنظيم زيارة ميدانية لأحد الكتاتيب، ومراسلة وزيرة المرأة لعقد جلسة استماع حول مظاهر العنف المسلط على المرأة والطفل في البرامج التلفزية. وفي الأخير، قامت اللجنة بتكريم النائبة جميلة دبش كسيكسي لرأسها للمجموعة النسائية بالبرلمان الافريقي.



الزيارات الميدانية

أدت لجنة الفلاحة يوم 27 جوان 2018 زيارة ميدانية الى المخزن العام للصيدلية المركزية للوقوف على أسباب نفاذ أنواع مختلفة من الأدوية الحياتية وتراجع المخزون الاستراتيجي لعدد اخر منها، اضافة الى الإطلاع على وضع الصيدلية من الناحية المحاسبية.

لجنة الإصلاح الإداري والحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد ومراقبة التصرف في المال العام

استمعت يوم 25 جوان 2018 إلى ممثلين عن الاتحاد العام التونسي للشغل حول ملف الإصلاح الإداري وتحديث الوظيفة العمومية.

وتمحورت تدخلات الوفد النقابي حول جملة من المسائل الخلافية بين الاتحاد والطرف الحكومي حول منطلقات الإصلاح. وأوضح الطرف النقابي أن تشخيص الوضع يبيّن أن الإدارة العمومية تشكو من عدة نقائص وإخلالات أهمها عدم مواكبتها لمتطلبات الإدارة العصرية ولمقتضيات الدستور بما يفرض الحاجة لتطويرها وذلك بمنأى عن الإملاءات الخارجية للأطراف المانحة.

وعلى ضوء المداولات ارتأت اللجنة مواصلة العمل على الملف وطلبت مدّها بتقرير كتابي يتضمن معطيات مفصّلة بخصوص المقترحات والبدائل التي تعكس رؤية الاتحاد حول موضوع الإصلاح الإداري وتحديث الوظيفة العمومية. وتعهّد الطرف النقابي بتمكين اللجنة من وثيقة مكتوبة في الغرض في أقرب الآجال.



الجلسات العامة

في الوظيفة التشريعية

05 جوان 2018

حكومة الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع دعم التعليم الابتدائي برمته بـ 88 نعم 07 إحفاظ و 06 رفض.

- المصادقة على مشروع قانون عدد 2018/31 يتعلق بإتمام القانون عدد 21 لسنة 1991 المؤرخ في 13 مارس 1991، المتعلق بممارسة مهنتي الطب وطب الأسنان وتنظيمهما برمته بـ 126 نعم 09 إحفاظ ودون رفض.

المصادقة على مشروع قانون عدد 09/2018 يتعلق بإحداث تعاونية أعوان وزارة العدل والمؤسسات العمومية الخاضعة لإشرافها من غير القضاة وأسلالك قوات الأمن الداخلي بـ 127 نعم دون إحفاظ ودون رفض

26 جوان 2018

- المصادقة على مشروع قانون عدد 2018/27 يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 28 فيفري 2018 بين

في الوظيفة الرقابية

تمثل الأسئلة الشفاهية التي يتوجه بها أعضاء مجلس نواب الشعب الى أعضاء الحكومة احدى الآليات التي يتيحها النظام الداخلي للمجلس لممارسة الرقابة على أداء الحكومة، وتفعيلاً لهذا الدور الرقابي، تنعقد جلسات عامة تخصص لتوجيه الأسئلة الشفاهية الى أعضاء الحكومة بصفة أسبوعية، وقد أقر مكتب المجلس في اجتماعه المنعقد في 15 مارس 2018 انعقاد هذه الجلسات ظهر يوم الاثنين من كل أسبوع. ويمكن انعقادها، استثنائياً، أكثر من مرة في الأسبوع.

04 جوان 2018

خصّصت هذه الجلسة لتوجيه أسئلة شفاهية الى وزير الشؤون المحلية والبيئة. وقد تمحورت الأسئلة حول موضوع ترخيص الوزارة للشركات الخاصة بممارسة الأنشطة المتعلقة بالتصرف في النفايات الخطيرة ووضعيات الديوان الوطني للتطهير وخطة الوزارة لمراقبة التصرف في الأموال المرصودة لصالح المؤسسات الصناعية للحد من التلوث.

25 جوان 2018

خصّصت هذه الجلسة لتوجيه أسئلة شفاهية الى وزير النقل، تمحورت حول الخط البحري مرسليليا - جرجيس مرسليليا،

وحول منع و انزال كل سيارة نفعية أو شاحنة محملة فوق سقفها أغراض وأدبش عبر ميناء حلق الواد. كما تمّ التساؤل حول وضعية الشركة الوطنية للنقل وأسباب تأخر انطلاق أشغال ميناء الصخيرة وحول أسباب تعطيل مشروع السكك الحديدية الرابط بين قابس ومدنين بالإضافة الى التساؤل عن مناظرة شركة النقل بالساحل.

29 جوان 2018

خصّصت هذه الجلسة لتوجيه أسئلة شفاهية الى وزير النقل. وقد تم تقديم عدد من الأسئلة تعلقّت أساساً بخدمات شركة الخطوط الجوية التونسية السريعة وشبهات الفساد الكبرى في صفقة اقتناء حافلات مستعملة لفائدة الشركة الوطنية للنقل بين المدن، اضافة الى موضوع الخط الجوي الرابط بين جنوب فرنسا ومطار توزر-نفطة الدولي. كما تمّ التساؤل حول أسباب مماطلة الشركة الوطنية للسكك الحديدية في القيام ببعض اشغال النظافة والصيانة وحول رخص إسناد التاكسي الفردي والجماعي، وأيضاً حول حوادث القطارات والسياسة المتبعة لتلافيتها بالاطافة الى سبل تعزيز الخدمات بالقطاع الخاص (نقل حضري، نقل ريفي).